

ولا الشك فيه قلت هذه الكلام يحتاج فيه الى تقييد  
 في التوالى وعدم الانفكالك وهو ان يقال مع ذكر المعلوم  
 فانه بمجرد خطوره بالبال يعلم عادة وان لم يقيد بحالة  
 العقل والنوم قد انفك عنه ام الشك فيه فلا يحتاج الى  
 تقييد اذ الشك لا يجامع العقل والنوم **قوله** والعالم الكسبي  
 هو المتدور بالمقدرة الحادثة فهذا معنى كل كسبي عنده  
 انه متعلق للمقدرة الحادثة وقد اختلف النظار في كونه  
 كسبيا من غير تقدم نظر فقال قوم انه لا يجوز واختر  
 صاحب الكتاب فيه انه يجوز وهو الحق وانما العادة  
 ان كل علم كسبي نظري ويجوز في العقل احداث علم  
 واحداث قدرة عليه من غير تقدم نظر والدليل  
 على الجواز هو ان الجواهر القابل للعلم انما يقبله لنفسه  
 وكذلك انما يقبل القدرة لنفسه وتقدم النظر لا يصح ان  
 يكون شرطاً للقدرة لان القدرة معارضة للعلم ولا  
 يصح ان يكون شرط الشيء ما لا يوجد الا بعد عدمه فان  
 النظر يضاد العلم كما سبق واما عدم اشتراط النظر  
 في العلم فلوقوع الاتفاق على ان العلم النظري يجوز ان  
 يقع ضرورياً فتدصح ان الحق جواز ان يكون كسبياً وان لم  
 يتقدمه نظر **فصل ثامن** في العلوم اضداداً وتخصراً واضداد  
 تضادها وتضاد غيرها **قلت** لا يتقرر ان للعلم  
 ضد خاصا به فان ما عداه من الجهول والشك والظن  
 يضاد العلم ويضاد الاضداد العامة نعم بعضها اخص  
 في باب التضاد من بعض **قوله** في الشك انه متردد بين  
 محققين قد سبق انه يريد انه لا بد ان يتعلق بمتعلقين  
 فانه استرابة وحكما ان يكون في امرين ولا يصح ان  
 يتعلق

صحة

يتعلق الشك بالكثر من امرين ولو كانت التهمة محصورة  
 في ثلاثة اقسام فيصح وجود شكين احدهما في امرين والثاني  
 في ثبوت الثالث ونفيه والبرهان على ذلك انه لو جاز  
 وجود شك متعلق بثلاث مع انه يجوز وجود شك لتعلق  
 باثنين من الشك ضرورة لكان هذان الشكان اسما  
 متماثلان او مختلفان فان كانا متماثلين فهو محال لان من  
 صفة نفس احدها ان يتعلق باثنين ومن صفة نفس الاخر  
 ان يتعلق بالثالث وذلك يؤذن بالاختلاف لا بحالة محال  
 ان يكونا مختلفين لان المختلفين اما ان يتضادا ام لا ولا يصح  
 تضادها اذ لا يوجب احدهما عكس ما يوجب الآخر ولا يصح  
 ان يكونا مختلفين غير متضادين لجواز وجود احدهما بدون  
 الآخر فيجاء احدهما ضد الآخر فيكون عالما شاكاً بشئ  
 واحد وذلك محال **فصل** اختلف اصحابنا في حقيقة  
 العقل فذهب المحاسبي الى انه عزيزة يتلانى بها درك  
 العقولات واليه ذهب الامام في الاخير وصار جماعة  
 من اصحابنا منزه القاضى الى انه بعض العلوم الضرورية  
 ونذكر مسلك الفرقيتين **قال** القاضى العقل اما ان يكون  
 جوهر او عرضا والاولى في التقسيم ان تقول العقل اما  
 ان يكون في محل او لا يكون في محل فان كان مستغنيا عن  
 محل امتنع عود حكمة الى بعض الجواهر كون بعض مع  
 المتعانس والتماثل فيلزم ان يكون في محل وذلك المحل لا بد  
 ان يكون من الجواهر لضرورة الانصاف فهو اذا عرض  
 وهذا العرض اما ان يماثل العلوم او لا ومن المحال مماثلة  
 جمعها لاختلافها وان ماثل بعضها فمثل العلم علم لا محالة  
 وان كان خلافاً من المحال ان يضادها او يضاد

Copyrighted material